الاطِّراد وأثرُه في التقعيد النحوي

أ / عبد الحكيم بوعمر
جامعة محمد خيضر- بسكرة.

برز الاطّراد كمبدأ اتصل بفكر النحاة-منهج تفكيرهم- وأيضا بنتاجهم (القواعد النحوية)، فما المقصود بالاطّراد لدى النحاة؟ و ما هو أثره في كل من التقعيد والقاعدة؟

وهل جُعل الاطّراد مسلكا للتّرجيح بين الآراء النحوية؟

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى علاقة النحو بغيره من علوم الشريعة، خصوصا، علميْ القراءات والحديث؛ فقد بدا الاطّراد أحد أوصاف القراءة الصحيحة، ذاك أن موافقة القراءة للرّسم العثماني يسمُها بالاطّراد[1]، أما الحديث النبوي الشريف، فاشترط العلماء لصحته خمسة شروط من بينها(عدم الشذوذ)[2].

أولا: الاطّراد وأثره في بناء القاعدة النحوية.

1- الاطّراد (المصطلح والمفهوم)، المعنى اللغوي للاطّراد يدور حول "الاستقامة والتابع والجريان وحتى الضم[3]، وقد لوحظ اقتران هذه المعاني بالمعنى الاصطلاحي، الذي لم يُحدّده الأولون؛ أمثال: الخليل (175هـ)، وسيبويه (180هـ) و الفراء (207هـ)، وإنما جاء مذكورا دون تحديد دلالته؛ يقول سيبويه (180هـ): «فالبدل مطرّد في كل حرف ليس من حروفهم، يبدّل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية».[4]

أورد، سيبويه، هذا القول في باب سماه «هذا باب اطّراد الإبدال في الفارسية» [5].

أمّا ابن السراج(316هـ) فيقول:« والشّاذ لا يبطل الحكم، ولا يعترض به على الأصل المطّرد» [6]؛ فجعل الاطّراد وصفا للأصل.

الملاحظ على التعاريف السابقة أن مفهوم الاطّراد بقي دون تدقيق؛ إلى أن جاء ابن جني (392هـ)؛ الذي ذكر قولا متصلا بالمفهوم اللغوي للاطّراد، يقول فيه: «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في مواضع الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا (...)».[7]

فجعل ابن جني (392هـ) الاستمرار والتتابع للاطّراد، و التفرق والانفراد للشّاذ.

ليجيء الأنباري (577هـ)؛ الذي عدّ الاطّراد والغلبة ركنين أساسيين في تعريف السماع[8]، يقول: «هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة» [9].

لنصل إلى ابن هشام (761هـ) الذي تميّز بمحاولة بيان المطّرد في قوله: « اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطّردا، فالمطّرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل (...)» [10]، ثم يمثل ابن هشام (761هـ) للتقسيم السابق، يقول: «فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبا، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر (...)»[11].لكن أين المطّرد؟

الناظر إلى تقسيم ابن هشام(761هـ) " يدرك أنّ المطّرد أعلى من الغالب في الترتيب، فكأنه عنى به الكمال و المطابقة، أي أن الشيء المطّرد هو الذي لا يخرج عنه ما يُدنيه إلى الغالب."[12]

أمّا عند المحدثين، فقد بدا مفهوم الاطّراد جليا عند محمد عبد العزيز عبد الدايم؛ إذ فرق بين الحالة الفردية والظاهرة؛

فالحالة الفردية: تستخدم لما يرد حالة مفردة، أو حتى قليلة، وبلا نظام حاكم لها (...) كما يُقال لها شواذ واستثناءات.

أما الظاهرة فهي: الحالات المطّردة، أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة، التي تحكمها قواعد معيّنة[13].

وما يميّز الحالات المطّردة (الظاهرة) عن الحالات الفردية هو:[14]

- التكرار الكثير.
- خضوعها لنظام عام يحكمها.

إذن: مفهوم الاطّراد يُحصر ضمن مجاليْ حركة النظرية اللغوية، وهما:[15]

-ثبوت استعمال أهل اللغة، الذي يقابله التكرار الكثير.

- قيام وجه أو نظام ترِد عليه المفردات، أي؛ النظام العام الحاكم للظاهرة.

مفهوم القاعدة النحوية:

لغة: الأساس والأصل.[16]

اصطلاحا: لا نجد للقاعدة النحوية تعريفا في التراث العربي، سوى ما ذكره الجرجاني (816هـ) في التعريفات، في قوله: «هي قضية كلية منطبقة على جزئياتها».[17]

أما في الدراسات الحديثة فنجد لها تعريفات عديدة، منها: «هي وسيلة توليد الصواب في التعبير ومقياسه».[18]

2- الاطّراد والاستقراء.

الاستقراء لغة: التّتبع.[19]

اصطلاحا: "هو تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي لا يخلو من التسامح ".[20]

وعموما الاستقراء هو: «منهج علمي محكم اتبعه النحاة القدماء لوضع أصول النحو العربي وقواعده، يعتمد على تتبع كلام العرب المحتج به (...)، ومن ثم وضع القوانين والقواعد التي يسير عليها كلام العرب» [21].

لكن ما هي مصادر الاستقراء النحوي؟

مصادر الاستقراء النحوي:

– **القرآن الكريم:** «اتفق اللغويون والنحويون على أنه الينبوع الذي لا تنضب شواهده ولا تنقص موارده» [22]، قال الفراء (207هـ): «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر».[23]، وإن قيل القرآن الكريم، فكذلك قراءاته؛ التي عدت مورد الاحتجاج في العربية، سواء أكانت متواترة أم شاذة (...) [24]، وإن كان بعض النحاة قد أنكروا قراءات وعدّوا لغتها لحنا أو شذوذا، أمثال: أبو العباس المبرد (285هـ)، وأبو إسحاق الزجاج (311هـ). أمّا في العصور المتأخرة، فقد نزع النحاة إلى قبول القراءات جميعا، وهذا واضح في تراث ابن مالك (672هـ)، وأبي حيان (745هـ)، وابن هشام (761هـ) [25].

والذي يهم في هذا السياق هو أن القرآن الكريم عُدّ نواة الاستقراء التي نتج عنه تحديد النحاة الأوائل لمادة الاحتجاج [26].

– **الحديث النبوي الشريف:** أجمع علماء المسلمين وأرباب اللغة وأساطين البلاغة، أن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه صلى الله عليه و سلم في الحديث لا يقاربه أسلوب.[27]

لكن الظاهر إعراض النحاة عن الاحتجاج بالحديث؛ إلا في مواضع نادرة.[28]

مجمل القول: إن الحديث النبوي ثابت في الاحتجاج النحوي، سواء بكثرة أم بقلة، قولا أم فعلا.

– **كلام العرب:** عُدّ الركن الكبير الذي اعتمد عليه النحاة في تأصيل النحو وأحكامه (...)[29]، واللافت للانتباه أنه كلما ذُكر كلام العرب قُرن مباشرة بالشعر، دون النثر، فما السبب؟

لا غرو أن عُدّ الشعر مورد الاستقراء وينبوعه الذي لا ينضب، نظرا لما هيّئ له دون قسيمه النثر، من أسباب أهمها:[30]

- معظم محفوظ القبائل العربية كان من الشعر لا من النثر.
- الشعر ديوان العرب وسجل مآثرهم.

كما أن النثر مما يتحصل به القانون، على الرغم من ندرته.[31]

مجمل القول: «قد حقق الاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي: الدقة والتعميم والتباين؛ ولا تناقض أن يحوي الاستقراء التعميم والتباين، ذاك أن الأول يعكس الاطّراد والثاني يعكس الشذوذ، وأي نظام يخلو منهما؟».[32]

إذن هناك علاقة وطيدة بين الاستقراء والاطّراد، كيف ذلك ؟

الحقيقة أن الاستقراء الذي قام به النحاة ما هو إلا «وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو الصياغة العلمية للظاهرة، أي تحويل الوصف إلى معيار» [33].

وإذا ما اعتبرنا الاستقراء موازيا للوصف؛ مع أنه قد يختلف عليه كونه يتجاوز الوصف في سَنّ بعض الملاحظات التي تعلو على المادة المستقرأة، إلا أنه يبقى وصفا متقدما؛ لأنه " -الاستقراء- يقدم مادة ذهنية مستنبطة، لا واقعية مجموعة".[34]

هذا يقودنا إلى استنتاج ما يلي

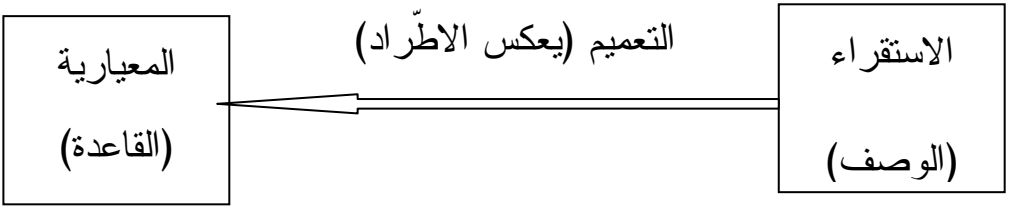

(المخطط:01)[35]

من المخطط السابق يُتوصل إلى أن غياب الاطّراد في المادة المستقرأة ينفي وجود القاعدة؛ هذا ما جعل النحاة يصدّون عن التقعيد للشاذ، بل جُعل الصّد عن التقعيد للشاذ مرتكزا لردّ أمور عديدة منها: (ردّ الرواية، تخطئة الراوي، تحديد بيئة الاحتجاج).

3- الاطّراد وبيئة الاحتجاج.

لا خلاف بين النحاة في ما جاء قبل منتصف القرن الثاني الهجري، فقد كان مرحبا به لدى النحاة، أما الذي تجاوز منتصف القرن الثاني الهجري، فهو محل النظر.

لقد أدرك النحاة أن الخلطة سبب لفساد اللغة ودرء كمالها، هذا ما جعلهم يسنّون قيدا محكما، عُبر عنه بـ: قيديْ الزمان والمكان.

●**الزمان** [36]: تمتد الفترة الزمنية للاحتجاج من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها[37]، لكن هناك فاصل في الحقبة المذكورة، هو منتصف القرن الثاني الهجري؛ فصلا بين البادية والحضر[38].

●**المكان:** قدّم الفارابي (339هـ) تصنيفا دقيقا، حاز القبول لدى علماء اللغة، وجرى عليه العمل، وكان الخروج عليه سبيلا إلى النقد والطعن[39]، يقول الفارابي (339هـ): "(...) قيس وتميم وأسد وطيْء ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم (المحيطة) بهم (...)" [40].

و هذا التحديد، للقبائل المذكورة، لم يكن عفويا، وإنما جاء من خلال ما تم درسه من مادة لغوية مجموعة من هذه القبائل (...)، وحتى الترتيب، فهو من جهد الرواة والنحاة.[41]

ثانيا: الاطّراد ومنهج التفكير النحوي (التقعيد).

مفهوم منهج التفكير النحوي: هو وسائل إنتاج القاعدة وتفسيرها، منفكة عن القاعدة، أي ؛ الجانب النظري في الموروث النحوي من السماع والقياس وغيرها.[42]

1- **الاطّراد والقياس:**

القياس لغة: بمعنى المقدار [43].

اصطلاحا: هو" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [44].

أركان القياس: للقياس أركان أربعة[45]: الأصل والفرع والعلة والحكم.

والنحاة قد سنّوا شروطا لا بد من مراعاتها حتى تستقيم عملية القياس.

2- الاطّراد والتعليل:

التعليل هو "بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر (...)، والتعليل في النحو تفسير اقتراني (...)" [46]، أما العلة فهي "دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويا (...)"[47].

مسالك العلة: كثيرة منها، النص والإجماع والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة والشبه والطّرد والدوران [48]، وإن كانت هذه مسالك العلة الفقهية، فهي أيضا مصدر العلة النحوية، لكن لا تصلح مصدرا للتعليل إلا الطرد والسبر والتقسيم[49].

3- الاطّراد والعامل:

لقد تفطن النحاة إلى أن الكلام العربي يجري وفق مجار مخصوصة، لا يحيد استعمال العربي عنها، بل الأكثر من ذلك إدراكهم أن اختلاف أواخر الكلم مقترن باختلاف العوامل الداخلة عليه في التركيب.

مفهوم العامل: "هو الذي يعمل في غيره، فيؤثر في حركة آخره إن كان معربا، وفي محله إن كان مبينا" [50]

أضرب العامل: العوامل النحوية قسمان؛ لفظية ومعنوية.[51]

أهمية نظرية العامل: تكمن أهمية نظرية العامل في تفسير علامات الإعراب، ولن يتسنى لأي نظام آخر -عموما- تفسير علامات الإعراب التي تلحق الألفاظ في التركيب إلا بالرجوع إلى نظرية العامل.

ثالثا: الاطّراد وأثره في الخلاف النحوي.

مفهوم الخلاف النحوي: عرفه الجرجاني (816هـ)، بقوله: «منازعة تجري بين المتعارضين، لتحقيق حق أو إبطال باطل» [52].

والنحاة على الرغم من كثرة الخلاف المشهور بينهم، إلا أنهم وجّهوه سبل السلام، اعتمادا على الترجيح المستند إلى دليل.

إن هذه المهمة-الترجيح- تكفل بها جهابذة من النحاة، محاولين الإنصاف في مسائل الخلاف، لعل أبرز هؤلاء، الأنباري (577هـ)، صاحب كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، وتبيانا لأثر الاطّراد في الخلاف النحوي ، نحاول عرض بعض المسائل التي برز فيها الاستدلال بالاطّراد في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف (53).

المسألة 16: [التعجب من السواد والبياض]

المسألة 17: [الخلاف في وجه نصب خبر كان والمفعول الثاني من مفعوليْ ظننت]

المسألة 23: [الرافع لخبر إنّ]

المسألة 84: [كما بمعنى كيما]

المسألة 221: [وزن أشياء]

ولعل مجمل القول، في المسائل المذكورة، إن الأنباري (577هـ) ردّ حجج الكوفيين لأسباب أهمها: الشذوذ ـ إمّا قياسا وإمّا استعمالا ـ ،القلة والندرة ومخالفة الأكثر، الفساد ومخالفة الأصول، تخطئة الراوي.

أما النتائج المتوصل إليها، بخصوص موضوع الاطّراد، فهي:

- منتهى الاطّراد اجتماع كثرة الاستعمال وقيام نظام يضبط الظاهرة اللغوية.
- اعتمد النحاة التقعيد للمطرد درءا للتناقض والاحتمال، الذي قد يلحق صناعتهم.
-الاطّراد يسهل على المتعلم اكتساب اللغة.

الهوامـــش و المراجـــع

([1]) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط3، 1988، ص101.

([2])ينظر: عبد المجيد بن عبد الله مباركية، مقاييس نقد متن الحديث عند الألباني من خلال كتابه: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2014/2013/ ص49.

([3]) ينظر: الخليل بن أحمد الفرهودي، العين، 3/41-42. الجوهري، الصحاح، 2/501-502. ابن منظور، لسان العرب، 4/2652-2653. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 6/5.

([4]) سيبويه (عثمان بن قنبر)، الكتاب، 4/306.

([5]) المرجع نفسه.

([6]) ابن السراج، الأصول في النحو، 1/76.

([7]) ابن جني، الخصائص،1/97.

([8]) ينظر: ثالث معلم شيخ، ضوابط الاطّراد والشذوذ، بحث مقدم في اللغة العربية، كلية اللغات-جامعة المدينة العالمية، شاه علم-ماليزيا، (د ت)، ص1.

([9]) الأنباري، الإغراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة، ص81.

([10]) السيوطي، المزهر، 1/234.

([11]) المرجع نفسه، ص234.

([12]) صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص138.

([13])محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص14-15.

([14])المرجع نفسه، ص15-16.

([15]) المرجع نفسه، ص15-16.

([16])ينظر:ابن منظور، لسان العرب، ص3689، (قعد).

([17]) ينظر: الجرجاني، معجم التعريفات، ص143.

([18]) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء- التحليل- التفسير، ص 39.

([19]) ينظر: الخليل بن أحمد الفرهودي، العين،3/385. الجوهري، الصحاح، 3/2461.

([20]) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء- التحليل- التفسير، ص67.

([21])محمد بن عبد العزيز العميرني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص5.

([22])سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص24.

([23])الفرّاء، معاني القرآن، 14/1.

([24])ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص101-102.

([25]) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص38.

([26]) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص69-70.

([27]) ينظر: محمد صالح شريف عسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، ع2، خوارزمي، 1431هـ، ص1.

([28]) ينظر: كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم: دراسة تحليلية للتراث اللغوي من منظور علم النفس الإدراكي، ص49.

([29]) ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص225.

([30]) ينظر: محمد بن عبد العزيز العميرني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص674.

([31]) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص33-70.

([32]) ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص74.

([33]) المرجع نفسه، ص76.

([34]) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص42.

([35]) المخطط مستقى من تمثيل العلاقة بين الوصف والمعيارية. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص63.

([36]) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص60.

([37]) ينظر: المرجع نفسه، ص60.

([38]) المرجع نفسه، ص135.

([39]) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص19-25.

([40]) الفارابي، الحروف، ص147.

([41]) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص206.

([42]) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص39-40.

([43]) ينظر: الخليل بن أحمد، العين، 446/3.

([44]) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

([45]) ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، ص42.

([46]) حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص29.

([47]) المرجع نفسه، ص30.

([48]) وهبة الزّحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 661/1.

([49]) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص205.

([50]) عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية بين النظرية والتطبيق، ص9.

([51]) المرجع نفسه، ص9.

([52]) الجرجاني، التعريفات،ص89.

([53]) ذَكر ثالث معلم شيخ أن الأنباري اعتمد الاطّراد والشذوذ كمستند للتّرجيح بين البصريين والكوفيين في تسع مسائل، أي؛ بمعدل (10 %) من مجموع الأدلة. ينظر: ثالث معلم شيخ، توضيح ضوابط الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف"2"، جامعة المدينة العالمية، قسم اللغة العربي، شاه علم-ماليزيا، (د ت)، ص1.